

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-واقع وتحديات

Foreign direct investment –Reality and challenge

أ.د/ وسيلة شريط

ط.د/ سلسبيل الطيب

Wassila CHERIBET

Selsabil TAIEB

أستاذ التعليم العالي

طالبة دكتوراه

جامعة الأمير عبد القادر

جامعة جيجل

cherwass@gmail.com

Salsabil.taib@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2022/06 /30

تاريخ القبول: 2022/06/06

تاريخ الاستلام: 2022/03/08

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان واقع وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تقييم مناخ الاستثمار استنادا إلى بعض المؤشرات التي تقيس المناخ الاستثماري مع استعراض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة. ووفقا عند التحديات التي تواجهه، لتتوصل الدراسة في الأخير إلى أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا يزال ضعيفا ولا يرقى إلى مستوى طموحات الدولة الجزائرية.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشرات مناخ الاستثمار، تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر

تصنيف JEL : M21, M29, P45

Abstract:

This study aims to clarify the reality and challenges of foreign direct investment in Algeria. The descriptive analytical method was used, by evaluating the investment climate based on the some indicators that measure investment climate with a review of the volume of incoming foreign investment flows. In view of the challenges it faces, in the end the study concludes that attracting of foreign direct investment in Algeria is steal weak, and does not live up to aspiration of the Algeria state.

Key words: FDI, investment climate, determinants of foreign direct investment, investment climate indicators, challenges of foreign direct investment

Jel Classification Codes: M21, M29, P45

المؤلف المرسل: سلسبيل الطيب، الإيميل: salsabil.taib@univ-jijel.dz

1. مقدمة:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في الحياة الاقتصادية، لجميع الدول بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، وفي مقدمتها الجزائر باعتباره بديلا عن التمويل الخارجي، إذ يساعد في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لمساهمته في توفير مناصب شغل ونقل الخبرات الإدارية والفنية والتكنولوجية، خصوصا في ظل ما نعيشه اليوم من أزمات.

يتوقف قرار الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى توفر المناخ الملائم والمحفز، لذلك تخصصت عدة منظمات دولية بتنقيط كل دولة من دول العالم وفقا لمؤشرات اقتصادية إحصائية معينة؛ هذه الأخيرة بمثابة ركائز لاتخاذ قرار الاستثمار في تلك الدولة أم لا.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية هذه الدراسة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وما تحدياته؟

الأسئلة الفرعية: من خلال الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح أهم الأسئلة الفرعية للإجابة عليها من خلال هذه الدراسة:

- ما هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هو تصنيف الجزائر ضمن أهم المؤشرات الإقليمية والدولية لقياس مناخ الاستثمار؟
- ما هي التحديات التي تواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر؟
- فرضيات الدراسة: انطلاقا من الأسئلة الفرعية السابقة سنقوم باختبار الفروض الآتية:
- كلما كان هناك استقرار في العوامل الاقتصادية، السياسية والقانونية كلما شجع ذلك على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- صنفت أهم المؤشرات الدولية المناخ الاستثماري في الجزائر على أنه غير محفز للاستثمار الأجنبي المباشر.
- يواجه المستثمرون الأجانب عدة تحديات في الجزائر وذلك على مستوى البنية التحتية والمؤسسية وبيئة أداء الأعمال.
- أهمية الدراسة: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع المهمة في الوقت المعاصر؛ باعتباره وسيلة لتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ضوء ما تعانيه الجزائر من قصور، وخاصة أن اعتمادها مقتصر على العائدات البترولية، وأيضا ما نشهده في عالمنا اليوم من أزمات مالية واقتصادية.
- أهداف الدراسة: يمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بيان تصنيف الجزائر ضمن بعض المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار.
- تبيان التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- منهجية الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والمنهج التحليلي في دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

2. الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين المواضيع التي لها أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية، ومن بين أكثر الموضوعات المطروحة للنقاش؛ لما يحمله في طياته من مزايا وفوائد لذا تسعى كل من الدول المتقدمة والنامية إلى اجتذاب المزيد منه.

1.2 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر من المصطلحات رائجة الاستعمال من طرف العديد من المؤسسات الدولية والمفكرين الاقتصاديين وغيرهم، فيمكننا القول أن ليس هناك تعريفاً جامعاً ومانع له، ولعل من بين التعاريف التي حظيت بالاهتمام:

• يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: " ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يكون الغرض من ورائه هو الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة تمارس أنشطتها في إقليم بلد آخر، ويكون هدف المستثمر في هذا الإطار هو الحصول على سلطة قرار فعلية في تسيير المؤسسة" (زمال وقبة، 2018، ص 257، 258).

• يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: " ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر) " (حاكي و برادي، 2017، ص 404، 405).

• كما عرفته المنظمة العالمية للتجارة (OMC) على أنه " عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدولة المضيفة) مع نية تسييرها " (بن عبد العزيز، 2002، ص 211) كما عرفه العديد من الاقتصاديين كما يلي:

• يعرف (KOJIMA) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: " حركة رؤوس الأموال التي يملك من خلالها المستثمر رقابة إدارية على الشركة وتشمل الملكية الجزئية أو الكلية للشركة " (العارف، 2018، ص 17).

• يعرف كروجمان (KRUGMAN PAUL) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "تدفق رؤوس الأموال الدولية لإنشاء شركة في بلد أو توسع شركة تابعة في بلد آخر" (KruGman & obstfeld, 2006, P165).

• كما يعرفه عبد السلام أبو قحف على أنه هو: "الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات في الدول المضيفة" (عبد المطلب، 2006، ص 292). استناداً إلى التعاريف السابقة يمكن إجمال مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

✓ ممارسة النشاط في إقليم بلد آخر (بلد مضيف).

✓ تسيير كلي أو جزئي من طرف الشركة الأجنبية.

✓ نقل الموارد المالية، التكنولوجية والخبرة التقنية إلى البلد المضيف.

✓ استعمال أصول البلد المضيف.

2.2 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر قناة لنقل الخبرات التكنولوجية، الإدارية، التسويقية، والإعلانية مما يؤدي إلى اتساع نطاق السوق المحلي وانفتاحه على الأسواق الخارجية.
- استخدام الطرق والأساليب الفنية والإنتاجية والسياسات المالية والإدارية والتسويقية الحديثة.
- الزيادة في وتيرة الإنتاج وتحسين القدرات التنافسية للصناعات القائمة، ويظهر ذلك في مدى قوة ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات، وهذا يساهم بشكل كبير في علاج الخلل في ميزان المدفوعات خصوصا بالنسبة للدول النامية.
- إنشاء العديد من الصناعات الجديدة المساعدة، والتي تمد المشروع الأجنبي باحتياجاته من صيانة وإصلاح...؛
- بمثابة علاج لظاهرة هجرة الأدمغة وهذا بإبقاء مختلف العوامل الإنتاجية من رؤوس أموال وعمال للعمل مع المستثمر الأجنبي في الداخل.
- الرفع من مستوى أجور العمال.
- المساهمة في الرفع من الرفاهية الاقتصادية والارتقاء بأذواق المستهلكين والأنماط الاستهلاكية (بن عبد العزيز، 2002، ص 211).

بالإضافة إلى ما سبق ذكره فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يوفر فوائد كبيرة سواء بالنسبة للمجتمع ككل أو الدولة المضيفة. فهو يخفف من نسبة البطالة، يساهم في توفير السلع والخدمات في أقصر مدة وأدنى سعر، كما يساهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال فرض الضرائب والرسوم على المستثمرين الأجانب، ويمكنه من الاندماج في الاقتصاد العالمي (بونقاب وزواويد، 2018، ص 97).

3.2 المناخ الاستثماري: يتوقف قرار الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة عوامل، التي من شأنها أن تعمل على استقطاب أكبر قدر من رؤوس الأموال الأجنبية.

1.3.2 تعريف مناخ الاستثمار:

يكمن مناخ الاستثمار في مجموعة العوامل التي تحدد شكل الحوافز والفرص التي تمكن الشركات المستثمرة من الإنتاج، وخلق فرص عمل وتوسيع نطاق أعمالها؛ فهو مفهوم مركب لأنه يتعلق بجوانب عدة سياسية واجتماعية واقتصادية... كما أنه مفهوم ديناميكي أي دائم التغير تبعا للتغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية. وبشكل عام يمكن إدراج المناخ الاستثماري تحت عنوانين كبيرين:

✓ مدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي وهذا يرتبط أساسا بفكرة عدم اليقين.

✓ كل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة المخاطرة. (داودي وبن بوزيان، 2011، ص 258).

تعرف المنظمة العربية لمناخ الاستثمار على أنه: "مجموعة الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون فيها البيئة التي يتم فيها الاستثمار" (بكطاش و بوعزارة، 2020، ص 331)، تترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال (بونقاب وزواويد، 2018، ص 97).

2.3.2 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: ينقسم المناخ الاستثماري إلى:

أ. العوامل الاقتصادية

- النظام الاقتصادي: كلما كان النظام الاقتصادي يتجه نحو الحرية والانفتاح كلما شجع ذلك على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- مدى توفر البنية التحتية الملائمة: وجود بنية تحتية ملائمة يقلل من تكاليف الإنتاج ويساعد المؤسسات على المنافسة، والتي تتمثل في شبكات النقل البري والبحري والجوي، وشبكات الاتصال السلكية واللاسلكية، إمدادات الطاقة والكهرباء والغاز، المرافق المختلفة ...

- حجم ونمو السوق الداخلي: تعد من العناصر المهمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث يقاس حجم السوق الداخلي بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما تقدير نمو السوق الداخلي في المستقبل يقاس بعدد السكان. بصفة عامة الاستثمارات الأجنبية تستهدف الأسواق الواسعة خاصة في البلدان النامية منها.

- وضوح السياسات الاقتصادية واستقرارها: يقصد بها وضوح السياسة النقدية والسياسة المالية، قانون الضرائب، قانون العمل، قانون التمويل والشفافية في المعاملات المالية. فالمناخ الاقتصادي الذي يمتاز بالوضوح والاستقرار والمصدقية وعدم تغيره على المدى المتوسط على الأقل يعتبر عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر.

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: من بين أهم العوامل المحفزة على الاستثمار الأجنبي المباشر كذلك، فمعظم الدراسات أكدت على وجود علاقة طردية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر؛ ارتفاع معدلات النمو يعني كذلك ارتفاع فرصة التقدم والتحسين في البلد المضيف.

- معدل التضخم: كلما كان منخفضا كلما ساعد ذلك على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه يؤثر على التكاليف من جهة وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى.

- استقرار معدل الصرف: تخفيض قيمة العملة يعتبر عنصرا مهما لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والربحية النسبية للعائد الاستثماري في الدولة المضيف.

- وجود اليد العاملة ومهارتها: الدول التي بها يد عاملة مؤهلة مدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تسعى المؤسسات الأجنبية عموما للبحث عنها كونها مساعدة على التكيف مع طرق الإنتاجية الحديثة واستيعابها.

- توفر مناطق حرة في الدولة المضيف: تستفيد منها الدولة وكل من المستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء، وتعرف على أنها "جزء من أرض الدولة معزول بأسوار ويخضع إلى قوانين خاصة في ظل السيادة الكاملة للدولة"، وجود هذه المناطق يمكن المستثمر من الاستفادة من الإعفاءات الجمركية، الضريبية وإمكانية تسويق إنتاجها في الدول المجاورة.

- حرية التصدير وتحويل الأرباح وتوفير الفرص الاستثمارية؛

- وضع القطاع المالي، المصرفي ونشاط البورصة يكون ملائما لممارسة نشاط الأعمال (زمال و قبة، 2018، ص 257، 258).

- العوامل السياسية: كلما كان البلد المضيف يتمتع بالاستقرار السياسي وغير خاضع للتقلبات السياسية ونظامها السياسي قائم على الحرية واحترام حقوق الإنسان؛ كلما كان ذلك في صالح الشركة الاستثمارية ويشجعها على الاستثمار في تلك الدولة بل حتى زيادة استثماراتها (بوحديد، ص 160).

ب- العوامل القانونية: وتشمل النقاط التالية:

- وضوح واستقرار القوانين المنظمة للاستثمار.

- سهولة التعامل مع الجهات الرسمية والحصول على تراخيص الاستثمار (لعرشي، 2016، ص 65).

- القدرة على تطبيق القانون تطبيقا سليما، عادلا، بسرعة وفعالية (حليبي و حليبي، 2019، ص 249).

ج- العوامل المؤسسية: تتكون من النظامين التاليين:

- النظام الإداري: كلما كان النظام الإداري يتسم بعدم وجود تضيقات وتعقيدات وسهولة إجراء المعاملات كلما شجع ذلك على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- نظام المعلومات: كلما كان هناك نظاما يتيح المعلومات والبيانات بشكل مفصل ومحين كلما شجع ذلك على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (حليبي و حليبي، 2019، ص 249).

- الحوافز المقدمة من طرف الدولة المضيفة: تقوم حكومات الدول المضيفة بتقديم العديد من الحوافز بغية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- الحوافز المالية: تمنح في شكل إعفاءات أو تخفيضات ضريبية على المواد الخام والسلع الوسيطة والرأسمالية. بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية الممنوحة في المناطق الحرة.

2- الحوافز التمويلية: هي عبارة عن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمرين بالأموال بشكل مباشر، وقد يكون هذا التمويل في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة.

3- حوافز أخرى: هناك حوافز أخرى تمنح بغرض جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

إعانات مقدمة للبنية التحتية: كالقيام بتخفيضات للأراضي، المصانع، الاتصالات والنقل والكهرباء والماء في البلد المستثمر.

إعانات مقدمة للخدمات: وتتضمن خدمات مالية، إدارة المشاريع، دراسة الأوضاع السائدة في السوق... (أحمد، 2015، ص 18).

من خلال ما سبق يمكننا القول أن المناخ الاستثماري يشمل عدة عوامل متشابكة ومتراطة، والتي تتفاعل فيما بينها لتهيئة الظروف المناسبة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3.3.2 مؤشرات قياس مناخ الاستثمار:

تقوم مؤسسات وهيئات دولية بإصدار تقارير لتقييم مناخ الاستثمار، يضم العديد من المؤشرات النوعية والكمية وذلك لتزويد المستثمرين وصانعي القرارات حول مناخ الاستثمار السائد في كل بلد. ومن بين هذه المؤشرات:

أ. المؤشرات النوعية: هي " تلك المؤشرات التي لا يمكن حسابها ولكن تعطى قيمة تقديرية، تستند إلى آراء الخبراء، المحللين ورجال الأعمال" (بكطاش و بوعزارة، 2020، ص 331). وسوف نذكر منها مؤشرين فقط:

- مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر سنويا منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة وول ستريت. هو أداة لقياس درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد وتأثير ذلك في جميع مناحي الحياة (بكطاش و بوعزارة، 2020، ص 331). يتكون هذا المؤشر من عدة مؤشرات فرعية تتمثل فيما يلي: حقوق الملكية، الفعالية القضائية، نزاهة الحكومة، العبء الضريبي، الإنفاق الحكومي، الحرية المالية، حرية العمل، العمالة الحرة، التحرر النقدي، الحرية التجارية (حليبي و حليبي، 2019، ص 249).

دليل المؤشر: يقسم على النحو التالي (سعدي، 2017، ص 117):

- (100-80) يدل على حرية اقتصادية كاملة.

- (79,9-70) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.

- (69,9-60) يدل على حرية اقتصادية معتدلة.

- (59,9-50) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة.

- (49,9-0) يدل على حرية اقتصادية منعدمة

- مؤشر التنافسية العالمي: يصدر سنويا منذ سنة 1979، عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس (سويسرا) بالتعاون مع شبكة عالمية من المؤسسات الشريكة. يستخدم كأداة لتحليل وتقييم تنافسية الاقتصاديات الوطنية وتوجيه قرارات الاستثمار. ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية: المتطلبات الأساسية، القدرة على الكفاءة وعوامل الابتكار والتطور (بونقاب و زواويد، 2018، ص 97).

دليل المؤشر:

- قبل تقرير سنة 2018 كانت قيمة المؤشر تتراوح ما بين 1 و 7 درجة، فكلما كانت الدول تحقق معدلا يقترب من 7 تكون في وضع تنافسي أفضل والعكس صحيح.

- في تقرير سنة 2018 بدأ استخدام درجات تتراوح ما بين 0 و 100، فالدول التي تحقق معدلا يقترب من 100 تكون في وضع تنافسي أفضل والعكس صحيح.

ب- المؤشرات الكمية: هي "تلك المؤشرات التي يمكن قياسها كميا، إما بنسبة مئوية أو بعدد الإجراءات أو الأيام اللازمة للقيام بالأنشطة أو غيرها" (بكطاش و بوعزارة، 2020، ص 331). وسوف نذكر منها مؤشرين فقط:

- مؤشر سهولة أداء الأعمال: يصدر سنويا منذ سنة 2004، عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. يقيم هذا المؤشر مدة تأثير القوانين والإجراءات على عملية التنمية الاقتصادية، يتكون من المؤشرات الفرعية التالية: مؤشر بدء النشاط التجاري، مؤشر استخراج تراخيص البناء، مؤشر توصيل الكهرباء، مؤشر تسجيل الممتلكات، حماية المستثمر، مؤشر دفع

الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر تسوية حالات الإعسار. تتراوح قيمة المؤشر ما بين 0 (غير ملائم لنشاط الأعمال) و 100 (الأكثر ملائمة لنشاط الأعمال).
-مؤشر مدركات الفساد: يصدر سنويا منذ سنة 1995، عن منظمة الشفافية الدولية. يعكس درجة التحسن في الممارسات الإدارية الحكومية والشركات العالمية بغرض محاربة الفساد وتعزيز الشفافية، يقيس هذا المؤشر مدى انتشار الفساد الإداري والسياسي في القطاع العام، تتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 (الأكثر فسادا) وبين 100 (الأكثر نزاهة) (بكطاش و بوعزارة، 2020، ص 331).

3. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قصد دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ارتأينا دراسة وضع الجزائر ضمن بعض المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار ثم حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها.

1.3 وضع الجزائر ضمن بعض المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار

فيما سبق تعرفنا على بعض المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار، والتي يتم من خلالها تجميع وتصنيف البيانات والمعلومات الإحصائية الخاصة بكل دولة وفقا لمنهجية محددة (ترتبا تنازليا)، وذلك بهدف مقارنة الأداء الاقتصادي بين الدول وتزويد واضعي السياسات الاقتصادية والمستثمرين بمعلومات تساعد على اتخاذ القرار المناسب.

1.1.3 المؤشرات النوعية: فيما يلي سنقوم بعرض ترتيب الجزائر ضمن بعض المؤشرات النوعية لقياس مناخ الاستثمار:

أ. ترتيب الجزائر وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية :

قصد توضيح وضع الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية ارتأينا إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم(1): وضع الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2015-2021 من بين 186 دولة

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الدليل	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2	46.9	49.7
الرتبة	157	154	172	172	171	169	162

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على تقارير معهد هيرتاج

من خلال الجدول أعلاه وحسب الدليل المعتمد في تصنيف الدول من حيث درجة الحرية، نلاحظ أن الجزائر صنفت خلال سنة 2015 ضمن درجة الحرية المعدومة مع احتلالها مرتبة 157. وفي سنة 2016 تحسنت لتحل المرتبة 154 ضمن درجة الحرية الضعيفة. لتعود مرة أخرى وخلال الفترة الممتدة بين 2017 و 2021 صنفت ضمن درجة الحرية المعدومة متخذة الترتيب سنة 2017، 2018، 2019، 2020، 2021 على التوالي كالآتي 172، 172، 171، 169، 162 من 186 دولة وهي مراتب متأخرة وذلك راجع للأسباب التالية:

- المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري كالفساد بأنواعه، طبيعة القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار الذي يؤثر على حقوق الملكية خاصة منها قاعدة 51/49،

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-واقع وتحديات	ص: 43/30 سلسبيل الطيب، وسيلة شريط
---	--------------------------------------

- محدودية السلع المستوردة ولعدم قيام الجزائر بأي إصلاحات من ناحية حقوق الملكية، الفعالية القضائية، العبء الضريبي... التي من شأنها تحسين درجة حريتها الاقتصادية، ولسوء أوضاع السنوات الأخيرة اقتصاديا (انهيار أسعار النفط)، سياسيا (حراك 2019)، صحيا (أزمة كورونا) وما نجم عنها من إغلاق.

ب. ترتيب الجزائر وفقا لمؤشر التنافسية العالمي

قصد توضيح وضع الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي ارتأينا إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (2): وضع الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2015-2020) من بين 141 دولة

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الدليل	7/4,08	7/3,97	7/3,98	100/53,8	100/56,3
الترتيب	79	87	87	92	89

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن الجزائر احتلت سنة 2015 المركز 79 بدرجة 4.08 من 7، تراجعت ب 8 مراكز خلال سنة 2016 لتحافظ بنفس المرتبة سنة 2017 بقيمة للمؤشر بلغت حوالي 4 من 7 خلال السنتين، لتراجع مرة أخرى سنة 2018 و2019 بمرتبة واحدة ثم 6 مراتب على التوالي كما أن قيمة المؤشر لم تتجاوز 57 من 100 خلال هاذين السنتين.

تبقى الجزائر ضمن أوضاع تنافسية متدنية جدا، وقد صنف التقرير الجزائري على أنها اقتصاديات مدفوعة بالعامل (فاقد للابتكار) وذلك بسبب: انهيار أسعار النفط والغاز، ضعف كفاءة البنية التحتية، ضعف عوامل الابتكار والتطور التكنولوجي ناهيك عن انتشار الفساد والبيروقراطية...

2.1.3 المؤشرات الكمية: مما يلي سنقوم بعرض ترتيب الجزائر وفق أهم المؤشرات الكمية لمناخ الاستثمار:

أ. ترتيب الجزائر وفقا لمؤشر سهولة أداء الأعمال: قصد توضيح وضع الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال ارتأينا إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (3): وضع الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2015-2019) من بين 189 الى 190 دولة

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة المؤشر	50.69	45.72	47.76	46,71	48,6
الترتيب	189/154	189/163	190/156	190/166	190/157

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على تقارير البنك الدولي.

يظهر المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال لسنة 2016 تراجع الجزائر ب 9 مراتب عما كانت عليه سنة 2015، في سنة 2018 و2019 تقدمت ب7 مراتب و9 مراتب على التوالي. كما أن قيمة المؤشر لم تتجاوز 50.7 خلال الفترة المدروسة، هذا يدل على عسر في أداء الأعمال فرغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة إلا أنها لم تحقق الأهداف المنشودة. وهذا يعود بالأساس إلى الإجراءات الإدارية المعقدة الخاصة بتأسيس المشروع (تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، الحصول على الكهرباء...) والوقت المستغرق في ذلك.

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-واقع وتحديات	ص: 43/30 سلسبيل الطيب، وسيلة شريط
---	--------------------------------------

ب. ترتيب الجزائر وفقا لمؤشر مدركات الفساد: قصد توضيح وضع الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد ارتأينا إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (4): تصنيف الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2015-2020) من بين 168 إلى 180 دولة

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب	168/88	176/108	180/112	180/105	180/106	179/104
الدليل	36	34	33	35	35	36

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على تقارير منظمة الشفافية الدولية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر مدركات الفساد في الجزائر تراوحت قيمته بين 33 و36، ففي سنة 2015 تحسنت على درجة سيئة قدرت ب 36 من 100 محتلة بذلك المرتبة 88 من أصل 168 دولة، في السنتين الموالتين 2016 و2017 عرفت تحسنا طفيفا فحصلت على درجة 34 و33 على الترتيب محتلة بذلك المرتبة 108 من أصل 176 دولة و112 من أصل 180 دولة، لكن سرعان ما تراجعت خلال السنتين الموالتين متحصلة على درجة 35 بترتيب 105 خلال سنة 2018 وترتيب 106 خلال سنة 2019 من أصل 180 دولة، خلال سنة 2020 تراجعت الجزائر بدرجة واحدة عن السنة التي قبلها بترتيب 104 من أصل 179 دولة. تبقى الجزائر ضمن البلدان الأكثر فسادا، ومن بين الدول المتأخرة في مجال مكافحة الفساد وهذا راجع لمختلف الظواهر السلبية المنتشرة من سوء استغلال الوظيفة، نهب المال العام، رشوة، محاباة... ما أعطى صورة سيئة عن الجزائر وعن المناخ السائد فيها.

2.3 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

نستعرض هنا حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة ما بين 2011 و 2020.

جدول رقم (05): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2011- 2020).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
تدفقات (FDI) الواردة إلى الجزائر	2581	1499	1697	1507	-585
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
تدفقات (FDI) الواردة إلى الجزائر	1636	1232	1466	1382	1125

Source: UNCTAD, Report 2020

يظهر الجدول الموالي التذبذب الواضح للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، فهي ترتفع حيناً وتنخفض أحيانا أخرى، لكن من الملاحظ أن هذه الاستثمارات تبقى ضعيفة من حيث القيمة، حيث أنها لم تتجاوز 2581 مليون دولار سنة 2011، في حين سجلت سنة 2015 قيمة سلبية بلغت 585 مليون دولار وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط سنة 2014، وقد شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنة 2020 أقصى انخفاض على الإطلاق بقيمة 1125 مليون دولار بسبب أزمة كورونا وما تبعها من مخاوف عدم اليقين بشأن المستقبل. هذه الأرقام لا تعكس بطبيعة الحال حجم وإمكانات الجزائر وغيرها

من الحوافز والتسهيلات المقدمة، وهذا يرجع بالأساس إلى الصورة المتدنية لمناخ الاستثمار التي أجمعت كل المؤشرات غير أنه غير محفز وجذاب للاستثمار الأجنبي المباشر.

3.3 التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بعدما قمنا بدراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛ تبين لنا أن مناخ الاستثمار تعترضه عدة تحديات يمكن ذكر معظمها على النحو التالي:

- قاعدة 51/49: حدد المشرع الجزائري في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الحد الأقصى للملكية الأجنبية في أي مشروع يقام على أرض الوطن وهي أن لا تتجاوز 49% من المساهمة؛ تسببت هذه القاعدة في تشويه صورة الجزائر في الخارج، وفي نفس الوقت تسببت في تعطيل الكثير من المشاريع نظرا لعدم توافر الشريك المحلي (مختار وزوايد، 2018، ص105).
- مشكلة العقار: يواجه المستثمرين الأجانب بعض المشاكل حول ملكية الأراضي لإقامة مشاريعهم عليها، وإن حصلوا عليها يعانون من طول فترة الانتظار، أو دفع أثمان باهظة لا تعكس فعلا قيمة هذه الأراضي وإما غير مجهزة بالبنية التحتية أو غير متوافقة مع طبيعة النشاط (بن عبد العزيز، 2005، ص269).
- ضعف كفاءة البنية التحتية: بينت الإحصائيات أن الجزائر تعاني من نقص كبير في البنية الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من شبكة المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية، إمدادات المياه والكهرباء والغاز، مرافق... أضف إلى ذلك انخفاض كفاءة العمالة. على الرغم من الجهود التي تقوم بها في السنوات الأخيرة من أجل بنيتها التحتية إلا أنها لم ترقى بعد إلى مستوى تسهيل مثل هكذا تدفقات.
- ضعف فعالية النظام المالي والبنكي: لا تزال البنوك الجزائرية تعتمد على الوسائل والتقنيات والمعاملات التقليدية في أغلب معاملاتها، ناهيك عن ثقل الإجراءات البنكية والمصرفية الذي انعكس سلبا على أداء البورصة.
- عدم استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي: تعاني الجزائر من عدم استقرار في متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الفائدة، سعر الصرف، السياسات النقدية والمالية... (داودي وبن بوزيان، 2011، ص258).
- النظام الإداري: تعتبر الجزائر من بين أكثر الدول تعقيدا؛ بسبب انتشار البيروقراطية، الفساد، الرشوة، المحسوبية وسوء التسيير إلى غيرها من الظواهر السلبية على مستوى أغلبية المصالح التي يتعامل معها المستثمرون؛ هذا يؤدي إلى العزوف عن الاستثمار في السوق الجزائرية.
- تعدد غموض وعدم استقرار التشريعات المتعلقة بالاستثمار: غياب الشفافية والوضوح أمام المستثمرين ينتج عنه عدة تأويلات. مما يولد نوع من التخوف وعدم الثقة؛ فرأس المال بطبيعته يتصف بالجبن يحتاج إلى مزيد من الأمان، الاستقرار والتبسيط لكسب ثقة المستثمر (زمال وقبة، 2018، ص257، 258).
- الدور المحدود للقطاع الخاص وصعوبة الحصول على التمويل والائتمان.
- القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال والأرباح (زغبة، 2012، ص212).

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-واقع وتحديات	ص: 43/30 سلسبيل الطيب، وسيلة شريط
---	--------------------------------------

4. تحليل النتائج:

_ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من شأن الدول باعتباره مصدر تمويل خارجي، يوفر مناصب شغل ويجلب التكنولوجيات الحديثة؛

_ تشكل العوامل الاقتصادية والقانونية والمؤسسية ما يعرف بالمناخ الاستثماري، والتي تترجم محصلتها كعوامل جاذبة أم طاردة لرؤوس الأموال وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛

_ تقوم مؤسسات وهيئات دولية بإصدار تقارير لتقييم مناخ الاستثمار وذلك لتزويد المستثمرين وصانعي القرار حول مناخ الاستثمار السائد في كل بلد؛

_ تحتل الجزائر وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية، التنافسية العالمي، سهولة أداء الأعمال و مؤشر مدركات الفساد مراتب متدنية، مما يعني أن مناخ الاستثمار في الجزائر غير محفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛

_ محدودية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بسبب مختلف العوائق الإدارية والقانونية والتحتية والاقتصادية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

5. الخاتمة:

يتضح من خلال بحث الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - واقع وتحديات - أنه على الرغم مما تتمتع به الجزائر من مؤهلات كرمها الله عز وجل بها، والتي تمكنها من أن تصبح أكبر قطب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن الواقع يبقى مغايرا لذلك، هذا يعكس بالفعل الصورة السيئة عن السوق الجزائري في الخارج وذلك لأن مناخ الاستثمار في الجزائر غير مؤهل تأهيلا كافيا، لاستقبال المستثمرين الأجانب التي أجمعت بعض مؤشرات قياس مناخ الاستثمار على ذلك. مما يستدعي من أصحاب القرار بإعادة النظر في السياسة الممنهجة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك ب:

- إلغاء قاعدة 51/49 أو على الأقل تطبيقها على القطاعات الإستراتيجية فقط التي تمس بسيادة الدولة.
- وجوب ضمان بيئة اقتصادية، سياسية، ضريبية وقانونية آمنة محفزة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- الحد من البيروقراطية والفساد الإداري وغيرها من الظواهر السلبية من خلال توفير الشفافية في المعلومات، تبسيط الإجراءات الإدارية وتفعيل الاقتصاد الرقمي.
- تطوير ودعم كل من المؤسسات المصرفية والأجهزة المكلفة بتطوير الاستثمار.
- الترويج للمجالات الاقتصادية التي تمكن من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك عن طريق تنظيم زيارات، إقامة ندوات وملتقيات داخلية وخارجية للمستثمرين الأجانب وتعريفهم بمزايا الاستثمار التي تقدمها الدولة.

6. قائمة المراجع

• المؤلفات:

✓ P. Krugman, M. Obstfeld, Economy International, (2006):

- ✓ أبو الفلوح سمير أحمد، دور القوانين والتشريعات في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ عام 2001، المكتب العربي للمعارف، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015):
- ✓ عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات المشاركات الدولية (مصر، 2006).

• الأطروحات:

- ✓ خديجة العارف، محددات جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة النامية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2017:
- ✓ عبد الصمد لعوشي، دور السياسة الجبائية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر وتونس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2016:
- ✓ فطيمة بن عبد العزيز، فعالية الإستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على إقتصاديات الدول النامية -دراسة حالة الجزائر-، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005:
- ✓ هند سعدي، أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الإقتصادي في البلدان العربية -دراسة قياسية إقتصادية للفترة 1980-2014، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.

• المقالات:

- ✓ بوحفص حاكمي و ابراهيم الخليل برادعي، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005-2015، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 04، 01، 2017:
- ✓ بونقاب مختار و لزهارى زوايد، أثر المناخ الإستثماري على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، 02، 01، 2018:
- ✓ حكيمة حليبي و ليلي حليبي، دراسة تحليلية احصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية ودوره في تقييم المناخ الإستثماري في الجزائر لسنة 2018 باستخدام طريقة ACP، مجلة الباحث الاقتصادي، 07، 12، 2019:
- ✓ طلال زغبة، واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات وتحسين متطلبات بيئة الإستثمار، مجلة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 07، 2012:
- ✓ فتيحة بكطاش و أحلام بوعزارة، تحليل تطور بيئة مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، 10، 05، 2020:
- ✓ فيصل زمال، و الشريف قبة، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2002-2017 -تحديات ورهانات-، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، 16، 2018:
- ✓ ليلي بوحديد، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية التنموية، مجلة تاريخ العلوم، 05:
- ✓ محمد داودي و محمد بن بوزيان، محددات مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)، les cahier du MECAS، 2011:

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-واقع وتحديات	ص: 43/30 سلسبيل الطيب، وسيلة شريط
---	--------------------------------------

✓ مختار بونقار ولزهاري زواويد، أثر المناخ الإستثماري على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال ، 02 ، 01 ، 2018.

• مواقع الأنترنت:

- ✓ Transparency international (2015), Corruption Perception Index Report , <https://transparency.org> (consulté le 01 /02/2022) ;
 - ✓ Transparency international (2016), Corruption Perception Index Report , <https://transparency.org> (consulté le 01 /02/2022) ;
 - ✓ Transparency international (2017), Corruption Perception Index Report , <https://transparency.org> (consulté le 01 /02/2022) ;
 - ✓ Transparency international (2018), Corruption Perception Index Report , <https://transparency.org> (consulté le 01 /02/2022) ;
 - ✓ Transparency international (2019), Corruption Perception Index Report, <https://transparency.org> (consulté le 01 /02/2022) ;
 - ✓ Transparency international (2020), Corruption Perception Index Report ,<https://transparency.org> (consulté le 01 /02/2022) ;
 - ✓ Heritage Foundation (2015), Index of Economic Freedom Indicators Report, <https://www.heritage.org/index/>, (consulté le 02/02/2022);
 - ✓ Heritage Foundation (2016), Index of Economic Freedom Indicators Report, <https://www.heritage.org/index/>, (consulté le 02/02/2022);
 - ✓ Heritage Foundation (2017), Index of Economic Freedom Indicators Report, <https://www.heritage.org/index/>, (consulté le 02/02/2022);
 - ✓ Heritage Foundation (2018), Index of Economic Freedom Indicators Report, <https://www.heritage.org/index/>, (consulté le 02/02/2022);
 - ✓ Heritage Foundation (2019), Index of Economic Freedom Indicators Report, <https://www.heritage.org/index/>, (consulté le 02/02/2022);
 - ✓ Heritage Foundation (2020), Index of Economic Freedom Indicators Report, <https://www.heritage.org/index/>, (consulté le 02/02/2022);
 - ✓ Heritage Foundation (2021), Index of Economic Freedom Indicators Report, <https://www.heritage.org/index/>, (consulté le 02/02/2022);
 - ✓ UNCTAD (2020), Report of Investissement, <https://unctad.org> (consulté le 02/ 02/2022)
 - ✓ World Economic Forum (2015), The Global Competitiveness Report, <https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness> (consulté le 03/ 02/ 2022);
 - ✓ World Economic Forum (2016), The Global Competitiveness Report, <https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness> (consulté le 03/ 02/ 2022);
 - ✓ World Economic Forum (2017) , The Global Competitiveness Report, <https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness> (consulté le 03/ 02/ 2022);
 - ✓ World Economic Forum (2018), The Global Competitiveness Report, <https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness> (consulté le 03/ 02/ 2022);
 - ✓ World Economic Forum (2019) ,The Global Competitiveness Report, <https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness> (consulté le 03/ 02/ 2022);
 - ✓ Bank Group (2015), Doing Business Report , <https://www.worldbank.org> (consulté le 04/ 02/ 2022);
 - ✓ Bank Group (2016), Doing Business Report , <https://www.worldbank.org> (consulté le 04/ 02/ 2022);
 - ✓ Bank Group (2017), Doing Business Report, <https://www.worldbank.org> (consulté le 04/ 02/ 2022);
 - ✓ Bank Group (2018), Doing Business Report, <https://www.worldbank.org> (consulté le 04/ 02/ 2022);
- Bank Group (2019), Doing Business Report, <https://www.worldbank.org> (consulté le 04/ 02/ 2022).